موجز

ماذا تعلمنا بشأن التعامل مع حالات زواج الأطفال في إدارة الحالات في أوضاع اللجوء

منظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ديسمبر/كانون الأول 3202

PLAN INTERNATIONAL

UNHCR The UN Refugee Agency

مقدمة

تتعاون منظمة بلان العالمية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ٢٠٢١ لتحسين الدعم المُقدم للفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال، إلى جانب الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج. يُركز هذا التعاون على الوقاية والإستجابة لظاهرة زواج الأطفال عبر قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي في ثلاثة سياقات مختلفة للجوء والنزوح المختلط.

يعرض هذا الملف ملخصًا للدروس الرئيسية المستفادة من المشروع. وهو يستند إلى وثيقة تقنية [hyperlink] والقائمة المرجعية للعاملين في الخطوط الأمامية [hyperlink] ويهدف لتحسين التعامل مع حالات زواج الأطفال عند إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. فيما تم تطبيق النُهج التجريبية في إطاري اللجوء والنزوح المختلط، ترتبط النتائج كذلك بممارسات إدارة الحالات في جميع أنواع الأوضاع الإنسانية.

ونظرًا لأن الفتيات هن أكثر عرضة بشكل متفاوت لظاهرة زواج الأطفال، فقد صار تحسين الخدمات المقدمة للفتيات أولوية في هذا التعاون.

نظرة عامة

يتعرض ما يقرب من ١٠٣ مليون شخص على مستوى العالم للنزوح القسري، منهم ٣٢,٥ مليون شخص كلاجئين و٥٨,٤ شخص كنازحين داخليًا. ويبلغ عدد الفتيات التقديري من بين هؤلاء الأشخاص ١٨ مليون فتاة دون ١٨ سنة تعرضت للنزوح القسري. بالإضافة إلى ذلك، يُقدَّرمتوسط عدد الولادات بـ ٤٠٠٠٠٠ طفل كلاجئين كل سنة، معظم الولادات لأمهات يافعات نازحات. وهم يولدون في مستويات متفاوتة من الفقر والحرمان ، وتأثيرات محتملة تدوم طيلة حياتهم.إن تفاقم عدد النازحين قسريًا ازداد بشكل سريعا جدا خلال السنوات القليلة الماضية. و قد لاحظت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد الأشخاص المتواجدون تحت حمايتها قد ارتفع بنسبة ٢٥ في المائة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢ [١].

وقد تبين أن معدلات زواج الأطفال تشهد زيادة سريعة في المناطق المتأثرة بالنزوح القسري، على الرغم من التقدم المحرز على مستوى العالم لعكس التوجهات خلال السنوات العشرين الماضية [١]. تتعرض الفتيات اللاتي تعرضت للنزوح لمخاطر متزايدة متعلقة بالزواج المبكر. وقد أظهرت البحوث أن النزوح القسري من شأنه رفع معدلات زواج الأطفال بصورة تفوق فترات ما قبل الأزمة، كما توضح البيانات التالية:

في اليمن، تزوجت أكثر من ٦٥٪ من الفتيات قبل سن ١٨ سنة، مقارنة بنسبة ٥٠٪ قبل النزاع هناك [٢]
أظهرت دراسة أجريت في ٢٠٢١ أن الفتيات اللاتي تعرضن للنزوح القسري خضن تجربة زواج الأطفال أكثر من الفتيان أو الفتيات في المجتمع المضيف [٣]

في نيال، وهي قرية في جنوب السودان تأثرت كثيرًا بالنزاع – تزوجت ٧١٪ من الفتيات قبل سن ١٨ سنة، مقارنة بالنسبة الوطنية التي تبلغ ٤٥٪ قبل النزاع [٤]

في لبنان، تزوجت ٢٣٪ من الفتيات السوريات اللاجئات دون سن ١٨ سنة، وتعتبر هذه النسبة أعلى ثلاث مرات من مرحلة ما قبل النزاع في سوريا (٨,٥٪) [٥]

الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج هن الفتيات اللاتي تزوجن في عمر الطفولة، ومنهن الفتيات المتزوجات حاليًا أو المطلقات أو المنفصلات أو الأرامل، أو اللاتي لم يعدن مقترنات بأزواجهن.

موجز

لماذا يحدث هذا؟

يعتبر ضياع الحقوق هو جوهر المشكلة. النزوح القسري يعرض الفرد لضياع حقوقه، سواء كان نازحًا داخل حدود دولته أو أصبح لاجئًا في دولة أخرى. في حين أن فقدان الحقوق مشكلة معقدة، إلا أنها تزداد سوءًا بسبب ضغوط المشقة المتزايدة وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين والتي تؤثر بشكل متفاوت على سلامة الفتيات ورفاههن. يمكن أن تؤدي حالات النزوح إلى تفاقم العوامل على مستويات مختلفة تؤثر على معدلات زواج الأطفال.

الأسر وأولياء الأمور

ربما يقل حجم دخل الأسرة ويصعب الوصول إلى الموارد. وربما هشاشة شبكات ومنظومات الحماية الاجتماعية، مثل الالتحاق بالمدارس. أو قد لم تعد موجودة أو لا يسهل الوصول إليها نتيجةً لتنقل الأفراد الدائم. وقد لا يمتلك بعض الأفراد في المجتمعات النازحة قسريًا الحق في الحصول على الخدمات الأساسية وخدمات الحماية في المكان حيث يطلبون الحماية . بسبب ضعف مستويات الحماية، يتعرض الأطفال، لا سيما الفتيات، لمخاطر متزايدة تتعلق بالتعرض للعنف، ويشمل العنف المبني على الدور الاجتماعي في المنزل وفي المجتمع المحلي. وهذه العوامل ربما تدفع أولياء الأمور لتزويج فتياتهم في عمر مبكرة. فهم قد يعتبرون الزواج بمثابة نوع من الحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين، أو لتأمين مستقبل أفضل لفتياتهم، أو كوسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية ورفع بعض الضغوط عن كاهل الأسرة[٦].

اليافعون، بمن فيهم الفتيات

قد تعتبر الفتيات الزواج كوسيلة لتلبية احتياجاتهن الأساسية، لا سيما إذا كُن نازحات قسريًا. يعتبر الزواج في سياقات عديدة وسيلة لتأمين الوضع الاقتصادي للفتيات والنساء. وفي غالب الأحيان يُشترط عليهن التطلع إلى ذلك، مع وجود عدد قليل من النماذج التي يحتذى بها من النساء اللاتي يجسدن بدائل قابلة للتطبيق. وبناءً على ذلك، ربما تسعى الفتيات النازحات قسريًا للزواج كوسيلة لتلبية احتياجاتهن الأساسية مثل الغذاء والمأوى والحماية. وبمجرد الزواج، تواجه الفتيات في كثير من الأحيان دورة من العنف الذي يرتكبه ضدهن الأزواج أو الأصهار أو غيرهم من أفراد العائلة الآخرين ويتجلى في العديد من السيناريوهات التي تعزو إلى الزواج المبكر.

هناك موقف آخر شائع وهو أنه في المخيمات ومراكز الرعاية المؤقتة المزدحمة، ربما تحظى الفتيات بعدد أكبر من الفرص للتفاعل مع اليافعين والشباب الآخرين ومخالطتهم وإقامة العلاقات معهم. ومع هذا، تظل الأعراف والمحظورات الاجتماعية والثقافية حول مثل هذه التعاملات على حالها على الرغم من البيئة سريعة التغير. ربما تتعرض الفتيات للإجبار على الزواج نتيجة انتشار القيل والقال والشائعات، أو قد يختار الأزواج الصغار الفرار معًا[٦]. بالنسبة للبعض، قد تغري ضغوط الأقران الفتيات بالزواج.

المجتمع ككل

قد لا يحصل النازحون قسريًا، وخاصةً اللاجئين، بشكل كامل على حقوقهم من الحكومة المضيفة [٧]. ونتيجةً لذلك، ربما لا يتم إنفاذ أو تطبيق القوانين الوطنية التي تحظر أو تُقيد ممارسة زواج الأطفال بالكامل على مجتمعات اللاجئين أو المجتمعات النازحة من جانب السلطات الوطنية في بعض المناطق . ويعني عدم إنفاذ هذه القوانين على الجميع عدم الخضوع للمساءلة وتكرار الممارسة مع الإفلات من العقاب. وربما لا يتم التحقيق في الأشكال الأخرى من العنف المبني على الدور الاجتماعي ضد الفتيات أيضًا ومن ثم يشيع انتشارها. تتفاقم مشكلات انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز نتيجةً لعدم الحصول على الحقوق كاملةً، مثل حق العمل. وينتهي المطاف بالفتيات لأن يصبحن سلعة تُباع وتشترى.

التحديات الشائعة في التعامل مع حالات زواج الأطفال

حددت منظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفجوات التالية في إدارة الحالات بعد إجراء تحليلات السياق المتعمقة وتطبيقها على الممارسات والبرامج المتعلقة بزواج الأطفال في ثلاثة استجابات للاجئين واستجابات مختلطة في ٢٠٢١.

- **التحديات التقنية:**
  يشعر موفرو خدمات إدارة الحالات بالحيرة ويفتقرون إلى المعرفة التقنية و الأساسية ، مثل الإفصاح أو التحديد الآمن والأخلاقي للحالة، أو إجراءآت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونادرًا ما تُعتبر الفتيات المتزوجات حالات ذات الأولوية عند إدارة الحالات ما لم تكن مرتبطة مشاكل صحية كبيرة. ولا تراعي إجراءات التشغيل الموحدة وآليات الإحالة على وجه التحديد احتياجات الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج أو الأمهات الطفلات. وهناك أوجه ضعف في منظومات وخدمات الإحالة، لا سيما الخدمات الشرطية والقضائية.

- **تحديات التنسيق:**
  لا يعتبر زواج الأطفال قضية ذات أولوية لدى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية. كما أن الاستجابات بين مختلف القطاعات لزواج الأطفال تفتقر إلى الترابط وتكون مجزأة وتتخذ غالبًا الطابع المحلي. ولا تُعنى الاستجابات الإنسانية بزواج الأطفال بشكل منهجي أو تعتبره خاضعًا لولايتها للتصدي له.

- **التحديات الهيكلية:**
  هناك بعض القوانين الوطنية أو العرفية التي تعترف بزواج الأطفال أو تضفي عليه الصبغة القانونية. وكثيرًا ما تكون هذه الممارسة مدعومة محليًا كمعيار مقبول دينيًا واجتماعيًا وثقافيًا. وربما يكون للمجتمعات المحلية تصورات سلبية عن أخصائيي الحالات الذين يحاولون الاستجابة لزواج الأطفال، حيث يعتبرونهم يسعون لطمس العادات المحلية. تعاني المشروعات قصيرة الأجل التي لا تحصل إلا على قدر يسير من التمويل من نقص الكوادر ذات الكفاءة، لا سيما الإناث، وهو ما يؤدي للإخلال بجودة إدارة الحالات للفتيات المعرضات للخطر والمتزوجات.

التعلم من المشروع

دورنا كأخصائيي الحالات حالات في دعم الفتيات وأسرهن

- فإن دور أخصائي الحالات غالباً ما يكون مسببا للمشاكل وأحيانًا ضارًا لكل من الفتيات وأخصائيي الحالات.. ومن بين الأمثلة النموذجية على ذلك اكتشاف أخصائيي الحالات أن هناك حالة زواج أطفال كانت على وشك الحدوث وتواصل الأخصائيون بشكل عاجل مع أولياء أمر الفتاة من دون اتباع الآليات المناسبة. وتم التغاضي عن موافقة الفتاة وتجاهل إرادتها. وتم تجاهل إمكانية إلحاق المزيد من الأذى بالفتاة من الاعتبار لإمكانية إلحاق الضرر بالفتاة الذي كان يمكن أن ينشأ مباشرةً بسبب التواصل المباشر مع أولياء الأمر وليس مع الفتاة في بادئ الأمربصفتها الضحية. هناك حاجة لنهج أكثر تركيزًا على احتياجات الناجية وأكثر تجاوبًا مع الفتاة اليافعة لاستكشاف ما إذا كان من الممكن منع الزواج بطريقة آمنة .

- في العديد من المواقع، تكون لدى المجتمعات المحلية تصورات سلبية تجاه أخصائيي الحالات، حيثما تتعارض جهود منع زواج الأطفال مع العادات المحلية. وقد يؤدي اتباع نهج فعل كل ما هو ممكن لإيقاف الزواج لتوتر العلاقات بين أخصائيي الحالات والأسرة والفتاة والمجتمع المحلي. في المجتمعات النازحة قسريًا، ستحدث بعض حالات زواج الأطفال. ويجب على أخصائيي الحالات أن يدركوا أنهم ليسوا الجهة الفاعلة الوحيدة المسؤولة عن إيقاف زواج الأطفال.

- يتوقف أخصائيو الحالات عن منح الأولوية للفتيات بمجرد زواجهن. حيثما يحدث زواج الأطفال على الرغم من بذل أفضل الجهود، يتوجب على أخصائيو الحالات البقاء على اتصال مع الفتاة وتقديم الدعم لها حتى تستمر في الحصول على خدمات إدارة الحالات. فالاحتفاظ بالتواصل مع الفتاة حتى بعد زواجها له أهمية قصوى.

- ربما تدفع الموارد المحدودة أخصائيو الحالات لإعطاء الأولوية لحالات زواج الأطفال بين الأطفال اللاجئين. الحالات ذات الأولوية الموصى بها هي: (أ) الأطفال واليافعون المصاحبون لأزواجهم؛ (ب) زواج الأطفال في عمر دون ١٦ سنة؛ (ج) الحالات التي تتطلب التدخل الطبي العاجل أو الإبلاغ عن الابلاغ غن المخاوف المتعلقة بتهديد الحياة. متعلقة بتهديد الحياة. يجب اعتبار جميع حالات زواج الأطفال عالية الخطورة، غير أن الحالات التي تتضمن الأطفال الأصغر سنًا يجب منحها الأولوية كما يجب المحافظة على نهج قوي يراعي المصلحة الفضلى للطفل.

الإجراءات الأساسية:

- **تتسم إدارة الحالات بأهمية المتابعة للحالة بالنسبة للفتيات المتزوجات كما هي بالنسبة للحالات المعرضة لخطر الزواج (الوشيك). يجب ألا تتوقف إدارة الحالة لأن الفتاة دخلت في زواج، أو إذا تطلقت أو انفصلت.**

- **من المهم أن يكون التواصل آمنا مع الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال. وهذا يعني أنه ينبغي على أخصائيي الحالات توخي الحذر لعدم الضغط بشكل مفرط على الأسرة لإيقاف الزواج لأن الأسرة في هذه الحالة قد تلجأ لإبعاد أخصائي الحالة ولا تسمح بالمزيد من التواصل معه.**

المربع: المصلحة الفضلى للطفل

هذا هو المبدأ الأساسي لجميع جهود إدارة الحالات التي تتضمن الأطفال. وهو مكفول بموجب المادة الثالثة من اتفاقية حقوق الطفل: «في جميع الإجراءات الخاصة بالأطفال...ينبغي أن تكون مراعاة المصلحة الفضلى للطفل اعتبارًا رئيسيًا». لا يوجد تعريف موحد لهذا المصطلح، غير أنه يشمل جميع العناصر التي تسهم في تحقيق رفاهية الطفل. عند تطبيق هذا المبدأ على عملنا في إدارة الحالات، يتحدد هذا المصطلح بأربعة عوامل رئيسية، وهي بالتحديد:

١. آراء الطفل: مع الأخذ في الاعتبار عمره ومستوى نضجه وظروفه الشخصية وتجاربه السابقة

٢. احتياجات الطفل: الظروف الاجتماعية، الحماية، الصحة، النمو

٣. الأسرة: حضور أو غياب أسرة الطفل أو مقدمي الرعاية الداعمين

٤. أمن الطفل ومحيطه

للتعرف على المزيد، راجع المبادئ التوجيهية لإجراءات المصلحة الفضلى الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تقييم وتحديد مصالح الطفل الفضلى.

قدرتنا على إدارة الحالات

- ينبغي استخدام تحليلات السياق أو تقييمات الاحتياجات لتعزيز جميع استجابات إدارة الحالات واتخاذ القرارات بشأن الحماية. وينبغي أن تعترف هذه التحليلات بمدى تقاطع زواج الأطفال مع الأعراف والمواقف الاجتماعية القائمة على عدم المساواة بين الجنسين والتي تتميز غالبًا بعنصريتها وتجاهل حقوق الفتيات والنساء ومجموعات الأقليات. كما يجب أن تراعي التحليلات التحديات المرتبطة بالحقوق والاعتبارات القانونية وتحديد حالة اللجوء والحلول الدائمة. وينبغي تحديثها بشكل منتظم لكي لا تزيد التدخلات أي أضرار أخرى، لا سيما تلك المتعلقة بزواج الأطفال. إذا كانت الكوادر تفتقر إلى المعرفة والمعلومات حول الحقائق التي تواجهها الفتيات وأسرهن، فقد يؤدي ذلك لإدارة الحالات بتخطيط سيئ ويسبب التباسًا بشأن أدوار ومسؤوليات الوكالات المختلفة. وستكون خدمات إدارة الحالات على الأرجح غير فعالة وربما تكون ضارة نتيجةً لذلك.

- لوحظ من خلال المشروع أن أخصائيي الحالات يتجاهلون احتياجات الفتيات المتزوجات أو اللاتي خضن تجربة الزواج. وترتكز أغلب الأعمال الخاصة بزواج الأطفال على الفتيات المعرضات لخطر الزواج (الوشيك). ومع ذلك، فإن الفتيات المتزوجات بحاجة إلى المتابعة بطريقة مماثلة، وربما أكثر إلحاحًا، لأنهن معرضات للحمل المبكر، وعنف الشريك الحميم أو الاعتداء الجنسي على الطفلة أو الحرمان من الموارد وغير ذلك من أشكال العنف المبني على الدور الاجتماعي. ويعتبر ضمان قدرة الفتيات المتزوجات على الوصول إلى المعلومات والخدمات التي يحتاجون إليها جزءًا أساسيًا من إدارة الحالات.

- يجب على الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي التعاون معًا لتحديد الفتيات المتزوجات والتواصل معهن وتوفير الدعم لهن. ويجب عليهن إحداث التوازن بين اتباع نهج موحد بشأن الوصول إلى الفتيات المتزوجات الأصغر سنًا

وتحديد مخاطر الحماية من جهة، وتوفير محيط حيث تستطيع الفتيات المتزوجات الأكبر سنًا التماس المساعدة بشكل يتماشى مع نهج متمركز حول الناجين من جهة أخرى.

- ربما يصبح تحويل حالات زواج الأطفال بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي معقدًا إذا لم تكن إجراءات التشغيل الموحدة واضحة بشأن الشخص المكلف بإدارة هذه الحالات. ويجب لفت النظر إلى أن الفتاة اليافعة المتزوجة والتي على وشك إتمام ١٨ سنة ربما تكون لديها مشكلات بارزة متعلقة بالحماية. ويجب تحويل حالتها بشكل سلس من الجهة الفاعلة في مجال حماية الطفل إلى الجهة الفاعلة في مجال العنف المبني على الدور الاجتماعي، وهو ما يتطلب تفعيل إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة.

الإجراءات الأساسية:

- **إدراج زواج الأطفال مع المسائل ذات أولوية في تقييمات الاحتياجات وتحليلات السياق لتوجيه عملية اتخاذ القرارات والنُهج المتعلقة بالتعامل مع زواج الأطفال في إدارة الحالات وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى.**
- **ضمان قدرة أخصائيي الحالات الحصول على التدريب لتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم ومنها تلك المتعلقة بتطبيق نهج متجاوب مع الفتاة اليافعة. وهذا يعني أن الخدمات يجب أن تؤدي للتمكين وأن تخلو من التمييز أو الانتقاد أو تعزيز المواقف الضارة التي ربما تعيق مشاركة بعض الفتيات اليافعات وقدرتهن على الوصول إلى الخدمات.**
- **التأكد أن المشرفين يوفرون الدعم الكافي والملائم لعاملي الحالات الذين يباشرون حالات زواج الأطفال لمجابهة أي تحديات يواجهونها وتشمل التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها أخصائي الحالة.**
- **مناصرة إدماج الدروس المستفادة من التعامل مع حالات زواج الأطفال في توجيهات وتدريب وموارد إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي لمنع الاستجابات غير المتوافقة و عدم تضييع فرص التعلم.**
- **ضمان أن آليات وإجراءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تتمثل في تسجيل اللاجئين وتحديد حالة اللجوء والحلول الدائمة عند التعامل مع حالات زواج الأطفال تحدد أفضل الممارسات، وأن كوادر وشركاء المفوضية يفهمون استعمال آليات و إجراءات المصلحة الفضلى بشكل جيد.**

جهود التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والجهات الفاعلة في مجال العنف المبني على الدور الاجتماعي

- وفَّر المشروع محيطًا فريدًا لمناقشة نهج موحد للممارسين في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي، لضمان تلقي الفتيات اليافعات استجابة منسقة وعالية الجودة من شأنها تلبية احتياجاتهن. يتضمن النهج الموحد الاتفاق على العديد من المعايير والمبادئ الرئيسية التي تعزز إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي وتطبيقها. يجب تضمين ثلاثة مبادئ شاملة في التعامل مع حالات زواج الأطفال: ١) عدم إلحاق الضرر؛ ٢) المصلحة الفضلى للطفل؛ و ٣) التركيز على احتياجات الناجيات.
- يستطيع الممارسون بالتعاون معًا تقليل فجوات تقديم الخدمات وتطوير آليات أكثر فاعلية لإدارة الحالات. ويشمل ذلك: إنشاء مجموعات عمل مشترك معنية بزواج الأطفال؛ دعوة جميع الأطراف لحضور اجتماعات فنية مشتركة لمناقشة الحالات؛ تطوير استراتيجيات وطرق تدريب ورسائل مشتركة؛ الاسترشاد بنتائج التعلم من الحالات والتحديات عند إنشاء مجموعات العمل الأوسع نطاقًا المعنية بحماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي وغيرها من القطاعات؛ ضمان حصر الخدمات وضمان رسم خرائط الخدمات ومسارات الإحالة لتسجيل الخدمات لجميع اليافعات ؛ وضع أو تعزيز إجراءات تشغيل موحدة مشتركة بشأن حالات زواج الأطفال.
- يمكن أن تشكل منتديات إدارة الحالات جزءًا من نهج موحد . تضم منتديات المشروع ممثلين عن خدمات الإحالة المختلفة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية لتحسين طرق العمل من خلال الحوار ومشاركة التجارب. اقترح المشاركون في المنتدى كذلك تضمين ممثلين عن لجان حماية الطفل المجتمعية أو ممثلين آخرين عن المجتمع المحلي لضمان تحسين المشاركة والروابط مع المجتمع المحلي.
- برزت كيفية التعامل مع بلاغات وإفصاحات الأطفال واليافعين كمشكلة تواجهها الكوادر عبر مختلف القطاعات والأوضاع. يحتاج أخصائيو الحالات، العاملين في مجال الاستجابات في الخطوط الأمامية ممن يكونون غالبًا من الذكور، لمعرفة كيفية التواصل والتعامل مع الفتيات اليافعات بشأن أوضاعهن وتجاربهن. قد تتطرقن إلى موضوعات حساسة مثل العنف الجسدي وعنف الشريك الحميم والعدوى المنقولة جنسيًا. التوفر المحدود للخدمات ومسارات الإحالة المتجاوبة مع احتياجات الفتيات اليافعات يعتبر أيضًا من القيود التي حالت دون توفير خدمات عالية الجودة.

الإجراءات الأساسية:

- **تحديث إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات بحيث تعبر بوضوح عن عملية تقييم إدارة الحالات، وتقييمات المخاطر، وظروف تطبيق المعايير فضلاً عن الفروق الدقيقة المرتبطة بمعالجة حالات اللاجئين الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (حسبما هو ملائم). وهذا ليصبح أخصائيو الحالات على دراية بكيفية تطبيقها عند التعامل مع حالات زواج الأطفال في أي من مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. في المناطق التي تنتشر فيها هذه الممارسات انتشارًا واسعًا مع محدودية قدرات الاستجابة، ربما تبرز الحاجة لترتيب الحالات حسب الأولوية. والحالات الأولى بالدعم هي: الأطفال المتزوجون المصاحبون لأزواجهم (في المخيم/الموقع)؛ الأطفال دون ١٦ سنة المتزوجون أو المعرضون لخطر الزواج؛ والحالات المعرضة لخطر الزواج الوشيك والتي من المحتمل أن تتعرض لضرر لاحق.**
- **تشجيع الكوادر العاملة في الخطوط الأمامية على عقد اجتماعات مشتركة لإدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي عند وجود حالات معقدة لزواج الأطفال. ويساعد هذا أيضًا في ضمان أن تلبي الاستجابة المخصصة احتياجات الفتاة وأن تُدار بواسطة أنسب مقدم الرعاية رعاية، بناءً على تفاصيل كل حالة وقدرة الجهات الفاعلة.**
- **تحسين قدرات القطاعات الأخرى، مثل التعليم وسبل كسب العيش والصحة الجنسية والإنجابية، لتحديد والتعامل مع إفصاحات زواج الأطفال والعنف المبني على الدور الاجتماعي (مثل الممارسين في مجال بخلاف العنف المبني على الدور الاجتماعي)، وإحالة الحالات بشكل آمن إلى خدمات إدارة الحالات.**

لمزيد من المعلومات حول زواج الأطفال في أوضاع النزوح القسري، اتصل بمنظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع: Helpdesk. ChildMarriage@plan-international.org أو [أدخل البريد الإلكتروني لمنظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين].

لمعرفة المزيد حول إجراءاتنا الموصى بها لكوادر إدارة الحالات، المخصصة لعاملي الحالات في الخطوط الأمامية والمنسقين الدوليين، يُرجى الاطلاع على القائمة المرجعية هنا.

المراجع

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) (٢٠٢٢). توجهات منتصف العام ٢٠٢٢، https://www.unhcr.org/publications/mid-year-trends-٢٠٢٢
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (منظمة اليونيسيف) (٢٠١٧). السقوط في دائرة النسيان: أطفال اليمن، https://www.unicef.org/yemen/reports/falling-through-cracks-children-yemen
- هونرسين، ك.، أتال، ب.، جيفري، أ.، ميتزلر، جيه.، وآخرون (٢٠٢١). «زواج الأطفال في اليمن: دراسة مختلطة الطرق للنزاع المستمر والنزوح»، مجلة دراسات اللاجئين، ٣٤، ص. ٤٥٥١–٤٥٧١، https://doi.org/١٠,١٠٩٣/jrs/feaa١٤٤.
- بوشانان، إي.، كول، م.، تاب، جي. وكول، ن. (٢٠١٩). وُلدت لتتزوج: معالجة الزواج المبكر والقسري في نيال، جنوب السودان، https://doi.org/١٠,٢١٢٠١/٢٠١٩,٣٩٢٧
- عبد الرحيم، س.، ديجونغ، جيه.، مرتضى، ر. وزريق، هـ. (٢٠١٧). «تقديرات الزواج المبكر بين اللاجئات السوريات في لبنان ٢٠١٦ مقارنةً بسوريا خلال فترة ما قبل ٢٠١١»، المجلة الأوروبية للصحة العامة، ٢٧، ٤٥٥٦٨٣٣/https://doi.org/١٠,١٠٩٣/eurpub/ckx١٨٩,٠٤٩.
- منظمة بلان العالمية واللجنة النسائية للاجئين (٢٠٢٣). صياغة لنتائج البحث حول زواج الأطفال والأوضاع الإنسانية (متاح)
- منظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (٢٠٢٢). ممارسات وبرامج زواج الأطفال: كوكس بازار، بنغلاديش؛ ميدان، إندونيسيا؛ وديفا وتيلابيري، النيجر (غير منشور)

نبذة عن منظمة بلان إنترناشونال

بلان إنترناشونال منظمة مستقلة معنية بالتنمية ورائدة في العمل الإنساني تسعى لتعزيز حقوق الأطفال وتحقيق المساواة للفتيات. نحن نؤمن أن كل طفل يمتلك قوة وإمكانات تتعرض في الكثير من الأحيان للكبت بفعل الفقر والعنف والفصل العنصري والتمييز. وتعتبر الفتيات الفئة الأكثر تأثرًا بذلك.

بالعمل مع الأطفال والشباب والداعمين والشركاء، نحاول فتح الأبواب نحو عالم أكثر عدلاً، بمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها الفتيات والأطفال المستضعفون. ندعم حقوق الأطفال بدأً من الولادة وحتى مرحلة البلوغ ونُمكن الأطفال من الاستعداد للأزمات والمحن والاستجابة لها. ندفع عجلة التغيير في الممارسات والسياسات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية مستفيدين من حضورنا وتجاربنا ومعارفنا.

على مدى أكثر من 85 عامًا، حشدنا أفرادًا آخرين مفعمين بالتفاؤل عقدوا العزم على تغيير حياة جميع الأطفال في أكثر من 80 دولة.

لن نتوقف حتى نحقق المساواة للجميع.

اتصل بنا

facebook.com/planinternational
twitter.com/planglobal
instagram.com/planinternational
linkedin.com/company/plan-international
youtube.com/user/planinternationaltv

منظمة بلان إنترناشونال
المقر الدولي
Dukes Court, Duke Street, Woking,
Surrey GU21 5BH, United Kingdom
Tel: +44 (0) 1483 755155
Fax: +44 (0) 1483 756505
البريد الإلكتروني: info@plan-international.org
plan-international.org

نبذة عن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين

الهدف المأمول

عالم يستطيع فيه كل شخص بلا جنسية وكل مُجبر على الفرار أن ينعم بمستقبل أفضل.

من نحن

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي منظمة عالمية معنية بإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسريًا وعديمي الجنسية.

أنشطتنا

تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهود الدولية لحماية الأفراد المجبرين على الفرار من أوطانهم بسبب النزاع والاضطهاد. نوفر المساعدة المنقذة للأرواح، مثل المأوى والغذاء والماء، ونساعد على صون حقوق الإنسان الأساسية، وتطوير الحلول التي تضمن توفير مكان آمن يمكن اعتباره موطنًا لهؤلاء يستطيعون فيه أن ينعموا بمستقبل أفضل. نسعى كذلك لضمان حصول الأفراد عديمي الجنسية على جنسية.

أهمية عملنا

يُجبر ملايين الرجال والنساء والأطفال كل عام على الفرار من أوطانهم هروبًا من النزاعات والاضطهاد. نحن المنظمة الرائدة على مستوى العالم لدعم الأفراد المجبرين على الفرار وهؤلاء المحرومين من الجنسية. نمارس العمل الميداني في أكثر من 130 دولة، ونستعين بخبراتنا لحماية النازحين قسريًا وعديمي الجنسية وتوفير سبل الرعاية لهم، وقد قُدِّر عددهم بـ 114 مليون شخص اعتبارًا من سبتمبر 2023.

تابعنا على

twitter.com/refugees
facebook.com/UNHCR
instagram.com/refugees/
youtube.com/c/unhcr
tiktok.com/@refugees
linkedin.com/company/unhcr/

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
Case Postale 2500, CH-1211 Genève 2 Dépôt, Suisse
الهاتف: +41 22 739 8111

اقتباس مقترح: منظمة بلان إنترناشونال والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة الأدوات: إجراء تحليل السياق لزواج الأطفال في الأزمات وأوضاع النزوح القسري (2024) المتاحة على: [أدخل الرابط] https://plan-international.org/publications/child-marriage-case-management-for-refugees/

نُشر في 2024. حقوق طبع ونشر النص © محفوظة لمنظمة بلان إنترناشونال والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين